الدعم الدولي لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية بعد ٢٠١٤

م. د. فيصل غازي ناصر
كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

International support for holding Libyan presidential and parliamentary elections after 2014

Lecturer Dr. Faisal Ghazi Nasser
College of Political Science - University of Nahrain

المستخلص: منذ ما يقارب العشر اعوام تحاول بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا وبعض الدول الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي الليبي تسوية الازمة هناك وانهاء حالة الانقسام واجراء انتخابات وطنية برلمانية ورئاسية. وعلى الرغم من عقد الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لهذا الغرض في(المغرب، باريس، موسكو، برلين، القاهرة...الخ) الا انها لم تتمكن حتى الان من التوصل الى توافقات قابلة للتنفيذ في اطار هذا المسعى. ومن اهم الاستنتاجات التي تم استخلاصها : ان اجراء الانتخابات في ليبيا يواجه ثلاث انواع من التحديات، الاول: قبل الانتخابات (حسم الخلافات بشان قوانين الانتخاب...). الثاني: اثناء عملية التصويت(حماية مراكز التصويت وصناديق الانتخاب...الخ). والثالث، بعد اعلان نتائج الانتخابات (قبول الخاسرين نتائج الانتخابات).

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الانتخابات الليبية، الازمة الليبية، الصراع في ليبيا.

Abstract: For nearly ten years, the United Nations Support Mission in Libya and some active and influential countries in the Libyan political scene have been trying to resolve the crisis there, end the state of division, and hold national parliamentary and presidential elections. Although many international meetings and conferences have been held for this purpose in (Morocco, Paris, Moscow, Berlin, Cairo… etc.), they have not yet been able to reach implementable agreements within the

framework of this endeavour. Among the most important conclusions reached: holding fair Libyan elections faces three types of challenges. The first: before the elections (resolving disputes regarding election laws...). The second: during the voting process (protecting voting centers, ballot boxes, etc.). Third, the challenges of accepting election results.

key words: : Libya, Libyan elections, Libyan crisis, conflict in Libya

المقدمة

أصدرت المحكمة العليا الليبية حُكماً في تشرين الثاني ٢٠١٤ يقضي بعدم دستورية أحد تعديلات الإعلان الدستوري الذي مهد السبيل إلى قانون انتخابات مجلس النواب وقضت بحله. رفض البرلمان المُنتخب قرار المحكمة وقرر مواصلة اعماله في المنطقة الشرقية من البلاد بدلا من العاصمة طرابلس. وفي ظل هذه الاوضاع قرر بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام (المجلس التشريعي السابق) الاجتماع مجددا واستئناف اعمالهم وأعلنوا أنهم جهة التشريع الشرعية وطالبوا مجلس النواب بالالتزام بحكم المحكمة. هذه الممارسات زادت هشاشة الوضع في ليبيا وفاقمت الازمة هناك، اذ لم يعد مشهد الانقسام قائما على اسس عسكرية وسياسية بل مؤسساتية وقانونية واقتصادية. حاولت بعثة الامم المتحدة للدعم (UNSMIL) والعديد من الاطراف(الاقليمية والدولية) النافذة في الازمة الليبية مثل(فرنسا، روسيا، المانيا، تركيا، مصر، قطر، الامارات العربية... الخ) في اكثر من مناسبة : جمع القوى الليبية الفاعلة على طاولة واحدة للحوار وتقديم مبادرات لمساعدة الليبيين للخروج من حالة الانقسام وتوحيد المؤسسات وبناء جيش وطني موحد. وقد كان تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية محورا رئيسا في الحوارات والمناقشات الرامية لا عادة الاستقرار في منذ عام ٢٠١٥ وحتى يومنا هذا بوصفها مدخلا اساسيا لحلحلة الازمة وتجاوز الخلافات وتصحيح الاوضاع هناك.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث من خلال القائه الضوء على جوانب مهمة من الازمة السياسية الليبية وتحديدا انه يركز على مساعي الامم المتحدة وبعض القوى الدولية لتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية هناك، وبيان اهم نقاط الخلاف بشأن اجراءها.

هدف البحث: رصد ومتابعة اخر التطورات بشان محاولات الامم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة انهاء ازمة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا .

مشكلة البحث: للانتخابات دور مهم في التحول من الصراع إلى السلام لأنها تقود الجهود المبذولة من أجل حكم أكثر شرعية، ومن ثم فإن السماح لليبيين باختيار قادتهم في انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة سيكون خطوة مهمة نحو السلام والاستقرار على المدى الطويل. ومع ذلك، وبعد نحو عشر اعوام على اخر انتخابات عامة نظمت هناك، وبعد انتهاء شرعية ومشروعية الاجسام السياسية القائمة، ما يزال الليبيون عاجزون عن تنظيم انتخابات عامة تسهم في الخروج من الازمة وتنهي حالة الانقسام والانسداد السياسي. وانطلاقا من هذه الاشكالية نتساءل:

– ما اهم الجهود الدولية التي سعت الى تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

– ما اهم نقاط الخلاف بين القوى الوطنية الليبية التي تحول دون تنظيم الانتخابات.

فرضية البحث: اسهمت بعثة الامم المتحدة للدعم وبعض القوى الدولية في جمع اطراف الازمة الليبية على طاولة حوار واحدة في اكثر من مناسبة ولأكثر من مرة، وقدمت العديد من المبادرات لمعالجة الحالة هناك، كان اجراء الانتخابات(البرلمانية والرئاسية) فكرة مركزية في الرؤى الدولية، ومع ذلك ما تزال هنالك نقاط خلافية جوهرية بشان تنظيم الانتخابات بحاجة الى تسوية سياسية وتوافق وطني لاسيما في مجال قوانين الانتخابات.

الإطار المنهجي للبحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي وعلى المقترب التاريخي والمقترب الوصفي التحليلي لتحقيق اهدافه المتوخاة .

حدود البحث: من الناحية الموضوعية يلتزم البحث في دراسة الجوانب المتعلقة بمسالة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ولا يمتد لدراسة الجوانب الاخرى من الازمة الليبية المتشعبة، ومن الناحية الزمانية هو ينطلق من حل البرلمان في كانون الاول ٢٠١٤ ولغاية الوقت الحاضر.

تقسيمات البحث: بغية تناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل فقد تم تقسيمه إلى ما يأتي:

المطلب الاول: الانتخابات الليبية بعد "ثورة ١٧ فبراير".

المطلب الثاني: الدعم الاممي لتنظيم الانتخابات بعد حل البرلمان عام ٢٠١٤ .

المطلب الثالث: تأجيل انتخابات كانون الاول٢٠٢١.

المطلب الرابع: مبادرة عبد الله باتيلي ومستقبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا

المطلب الاول: الانتخابات الليبية بعد الثورة ١٧

تأسيسا على دستور ١٩٥١ تتألف السلطة التشريعية (مجلس الامة) من مجلسين احدهما مجلس الشيوخ الذي يعين الملك جميع اعضائه، ومجلس النواب الذي ينتخب من الشعب، وتأسيساً على الدستور صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ لانتخابات مجلس الامة. وقد عرفت حقبة العهد الملكي انتخابات عامة في الأعوام ١٩٥٢، 1956، 1960، 1964، ونتيجة لثبوت واقعة التزوير في الانتخابات الاخيرة فقد تم اعادتها عام ١٩٦٥[١].

بعد سقوط النظام الملكي على اثر قيام ثورة ايلول ١٩٦٩ اقصيت فكرة الانتخابات من الحياة السياسية في ليبيا تماما، فبعد سنوات قليلة تبنت ليبيا "نظام الحكم الجماهيري" غير المؤمن بنظام الانتخابات والذي استعاض عنها بما عرف بنظام التصعيد[٢]. واستمر هذا النظام

[١]عزة كامل المقهور، الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية النص والواقع والتقييم 2012 – ٢٠١٤ ، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ص٦-٧. https://n9.cl/l58pxp

[٢] المصدر نفسه.

لغاية اندلاع ثورة ١٧ شباط ٢٠١١ التي ادت الى سقوط حكم العقيد معمر القذافي، وعلى الرغم من الفوضى العارمة التي خلفتها الثورة الليبية المسلحة المدعومة من قبل التحالف الدولي بقيادة حلف الناتو فقد نجح الليبيون من تنظيم عددا من الانتخابات الهامة ونتناولها على فيما يأتي:

١. انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا ٧ تموز ٢٠١٢

اجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام بموجب الإعلان الدستوري الليبي، المعتمد من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وقانون رقم ٤ بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي أقره المجلس الوطني الانتقالي في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٢، وكان الإطار القانوني للانتخابات كافيا لتلبية التزامات ليبيا لإجراء انتخابات ديمقراطية[١]، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات وطنية حرة ونزيهة لها منذ ٤٧ عاماً[٢]ومثلت خطوة كبيرة إلى الأمام في انتقال البلاد كما انها أول انتخابات على مستوى البلاد منذ الإطاحة بالعقيد القذافي في عام ٢٠١١[٣].

٢. انتخابات هيئة صياغة الدستور والبرلمان ٢٠١٤.

(أ) نظمت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في ٢٠ شباط ٢٠١٤ بموجب الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني العام في ٩ نيسان ٢٠١٣، وقانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ (قانون الانتخابات)، وقانون رقم ٨ لعام ٢٠١٣(بخصوص إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات). وتعد انتخابات هيئه صياغه الدستور هي الثانية التي تعقد في تسلسل رسمه الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي[٤]. جدير بالذكر ان الهيئة التأسيسية المكونة من ٦٠ عضوا والمكلفة بكتابه الدستور الجديد اعتمدت رسمياً مشروع

---

(١) مركز كارتر، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا ، التقرير النهائي 7يوليو ٢٠١٢، ص ٦. https://n9.cl/vj7im

(٢) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دعم الأمم المتحدة للانتخابات الليبية التاريخية،٢٧ اغسطس ٢٠١٢ . https://n9.cl/jna6v

(3) BBC., Libya's General National Congress election , 7 July 2012 . https://n9.cl/f7fce

(٤) مركز كارتر، انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا ، المصدر السابق.

الدستور في ٢٩ تموز ٢٠١٧ بموافقة أكثر من ثلثي أعضائها الا انه لم يطرح للاستفتاء حتى اعداد هذا البحث.

(ب) انتخاب مجلس النواب الليبي في ٢٥ حزيران ٢٠١٤

انتخاب مجلس النواب هو اهم استحقاق انتخابي قامت بتنفيذه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢٥ حزيران ٢٠١٤، وقد نفذ وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ الصادر عن المؤتمر الوطني العام، وكان قانون الانتخاب قد نص على أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية المؤقتة للدولة في المرحلة الانتقالية، ويتألف من مائتي عضو يختارون بطريق الانتخاب الحر المباشر، كما نص على اعتماد النظام الانتخابي الفردي في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول، وعُدت هذه الانتخابات خطوة هامة على طريق استكمال عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا .وقد رحب أعضاء مجلس الأمن بإعلان النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية وأثنوا على الشعب الليبي وعلى جهود اللجنة الانتخابية لضمان نجاح العملية رغم التحديات الأمنية [١].

الا ان التحول "الديمقراطي" في ليبيا شهد انتكاسة حينما أصدرت المحكمة العليا الليبية حُكماً في تشرين الثاني ٢٠١٤ يقضي بعدم دستورية أحد تعديلات الإعلان الدستوري الذي مهد السبيل إلى قانون انتخابات مجلس النواب[٢]، وجاء في الحكم غير القابل للنقض أن القانون المنظم للانتخابات البرلمانية التي تمت في حزيران ٢٠١٤، والذي أعدته ما تعرف بـ"لجنة فبراير" في المؤتمر الوطني ملغى، وهو ما يعني حل مجلس النواب المنتخب وما ترتب على المجلس من قرارات تشمل تشكيل الحكومة التي يترأسها عبد الله الثني والإعلان عن انتخابات رئاسية[٣]. رفض جل النواب حكم المحكمة المذكور لأنه "اتخذ تحت تهديد السلاح" وجادلوا

---

[١] الامم المتحدة، مجلس الأمن يرحب بنتائج الانتخابات الليبية ويدعو البرلمان إلى الانعقاد بصورة عاجلة لبناء توافق سياسي ليبي 23يوليه ٢٠١٤ . https://news.un.org/ar/audio/2014/07/311222

[2]Islam Mohamed Goher Mohamed, Foreign Intervention and the Process of State of State Failure Case Study on Libya,(Master'sThesis) City University of New York, April 2019.P.30.

[٣] شبكة الجزيرة، المؤتمر الوطني العام ، ١ ابريل ٢٠١٥ . https://n9.cl/etzhe

بشرعية الحكم حيث شاعت انباء عن محاصرة بعض المليشيات المؤدلجة مبنى المحكمة قبل النطق بالحكم، وعلى اثر ذلك اهمل البرلمان التعاطي مع قرار الحل وواصل ممارسة مهامه، وفي الوقت نفسه، اعلن بعض اعضاء المؤتمر الوطني العام استئناف اعماله لحين صدور دستور جديد للبلاد واجراء الانتخابات البرلمانية الجديدة[١].

ووفقا لهذه الدراسة، ان الحرب الاهلية الاولى والثانية التي عاشتها البلاد اسهمت في انتاج حالة الهشاشة للمؤسسات السياسية والامنية والقت بضلالها على عمل السلطة القضائية في بعض الاحيان. وفي ظل هذه الاحداث تأسست حالة الانقسام السياسي والعسكري والاقتصادي التي ستحكم المشهد السياسي الليبي مستقبلا بين اقليم طرابلس واقليم برقة. لقد بذلت بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا والعديد من الاطراف الاقليمية والدولية مساعي مهمة لإنهاء حالة الانقسام وتوحيد المؤسسات الا انها لم تحقق اهدافها، وهو ما سيتم تناوله فيما يأتي.

المطلب الثاني: الدعم الاممي لتنظيم الانتخابات بعد حل البرلمان عام ٢٠١٤

حاولت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي عقدت بشان الازمة الليبية المعقدة تقديم الحلول والمبادرات لاستعادة الاستقرار لهذا البلد الذي انهكته الحروب ، وقد اكدت جل المساعي الدولية على مسائل على اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية للخروج من الازمة، وفيما يأتي اهما:

١.اتفاق الصخيرات (الاتفاق السياسي الليبي). هو اتفاق ابرم نتيجة المواجهات العسكرية التي اندلعت بين فصائل ليبية مسلحة، شَمَل أطراف الصراع في ليبيا، تم توقيعه تحت رعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات(المغرب) في ١٧ كانون الاول ٢٠١٥ بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ ٢٠١٤، نص على ثلاث نقاط أساسية[٢]: (أ) تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية،(ب) السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة

[١] الشرق الاوسط، المحكمة العليا بليبيا تصدر حكما بحل البرلمان المنتخب،٦ نوفمبر ٢٠١٤ . https://n9.cl/aysjs

[٢] رانية صالح ابراهيم ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه شمال افريقيا : ليبيا انموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، ص١٣٦ .

الانتقالية تضم مجلس النواب المنتخب عام ٢٠١٤، (ج) تأسيس مجلس أعلى للدولة وهيئة لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن ...الخ.

الهدف الاساس للاتفاق وضع نهاية للصراع وتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في ليبيا ودعم مؤسسات الدولة للسيطرة على الوضع الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. واشار الاتفاق في المادة ٢٣ الى: ان مجلس النواب ومجلس الدولة يقوم بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها. وكذلك الالتزام بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة. وفي الملحق الثاني للاتفاق حددت أولويات حكومة الوفاق الوطني وتمت الاشارة الى اهمية دعم الاستفتاء على الدستور والانتخابات من خلال توفير الإمكانيات المادية واللوجستية والأمنية اللازمة"[١]. وقد أصدر مجلس الأمن في كانون الاول ٢٠١٥ القرار رقم ٢٢٥٩ الذي رحب بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات [٢].

وبحسب هذه الدراسة، ان تنفيذ الاطراف الليبية لهذا الاتفاق لم يكن بالشكل المطلوب وان المؤسسات التي انتجها هذا الاتفاق لم تتمكن من اجراء الانتخابات المرجوة وسرعان ما تجددت حالت الانقسام والصراع بين حكومة طرابلس وسلطات المنطقة الشرقية.

٢: اجتماع باريس في 25 تموز ٢٠١٧

استضاف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون(Emmanuel Macron) في باريس رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والمشير خليفة حفتر(القائد العام للجيش الليبي) في تموز٢٠١٧، وخلال هذا الاجتماع تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق الصخيرات، كما نصت

[١] المجمع القانوني الليبي، الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات، 17 ديسمبر ٢٠١٥، https://n9.cl/3e6qv

[٢] الامم المتحدة ، مجلس الأمن الدولي يصدر بالإجماع قرارا يدعم الاتفاق السياسي الليبي . https://n9.cl/plqvq

المبادرة الفرنسية على إجراء انتخابات في ربيع ٢٠١٨[١]. ووفقا لهذه الدراسة، ان هذه المبادة لم تؤتي اوكلها لان الكثير من الاطراف في طرابلس لا ترى في فرنسا طرفا محايدا في الازمة، وستثبت الاحداث هذا التصور بعد معارك غريان عام ٢٠١٩.

٣. خطة عمل الامم المتحدة بشان ليبيا(UN Action Plan :UNAP) في ٢٠ ايلول ٢٠١٧: في ايلول ٢٠١٧، وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة(حزيران ٢٠١٧– اذار ٢٠٢٠) "خطة عمل" لليبيا تهدف إلى التغلب على الجمود السياسي ومعالجة مشكلة عدم الاستقرار في هذا البلد. ووفقا للمثل الخاص أن خطة العمل تم صياغتها على أساس مشاورات مكثفة مع الليبيين في جميع أنحاء البلاد. وحدد سلامة في خطته عملية سياسية شاملة ومتسلسلة حيث تبرر كل مرحلة الخطوة التي تليها في إطار الاتفاق السياسي الليبي وفي إطار زمني محدد. وتتمثل الخطوة الأولى في الخطة تعديل الاتفاق السياسي الليبي بطريقة شاملة وتوافقية من اجل معالجة المخاوف الرئيسة التي أعاقت تنفيذه. وترتكز المرحلة الثانية من الخطة على عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأمين العام لجمع أعضاء مؤسسات الاتفاق السياسي الليبي ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من مختلف أطياف المجتمع الليبي، وبعد المؤتمر الوطني، ستتاح للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الفرصة لمراجعة وتحسين عملها[٢].

وبحسب سلامة ينبغي لمجلس النواب والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور العمل بالتوازي من أجل اعتماد الإطار الدستوري والانتخابي اللازم لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في غضون عام، واشار الى أن الأمم المتحدة مستعدة لدعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الإعداد للعملية الانتخابية. ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى توحيد المبادرات الدبلوماسية

[١] شبكة الجزيرة، من الصخيرات إلى بوزنيقة.. محطات الحوار بين فرقاء ليبيا خلال ٥ سنوات، 7/9/2020. https://n9.cl/jdme5

[2] Elissa Miller, One year later, the UN Action Plan for Libya is dead, Atlantic Council, Sep17, 2018.https://n9.cl/fnydgt

المختلفة لدعم تيسير الأمم المتحدة لعملية سياسية واحدة[١]. وترى هذا الدراسة، إن المسارات الثلاثة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي (عقد مؤتمر وطني كبير، وبناء الدستور، والانتخابات العامة) وصلت إلى طريق مسدود بسبب لعبة المحصلة الصفرية بين اطراف الازمة الليبية، وللأسف فشلت هذه المبادرة من تحقيق غاياتها واستقال السيد سلامة .

٤. مؤتمر باريس الدولي في ٢٩ ايار ٢٠١٨: عقد هذا المؤتمر نتيجة الفشل في إجراء انتخابات في ربيع ٢٠١٨ كما نص عليه اجتماع باريس عام ٢٠١٧. وفيه سعت فرنسا الى تجديد خطة الامم المتحدة UN Action Plan بشان ليبيا، حيث دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأطراف الأربعة الرئيسة في الأزمة الليبية(فائز السراج، خالد المشري، خليفة حفتر، عقيلة صالح) للتوقيع على خطة لاعتماد القوانين الانتخابية اللازمة بحلول ١٦ ايلول ٢٠١٨ وإجراء الانتخابات في ١٠ كانون الاول ٢٠١٨[٢]، والعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية موثوقة وسلمية تحترم نتائجها[٣]. كما اتُفق على ضرورة وضع أساس دستوري للانتخابات ومساءلة كل من ينتهك أو يعيق اجرائها وعلى الالتزام بتوفير أجواء أفضل لإجراء الانتخابات الوطنية[٤].

وبهذه المناسبة تبنى مجلس الامن بيانا رئاسيا رحب بالزخم الذي ولّده المؤتمر الدولي بشأن ليبيا الذي استضافته فرنسا[٥]. الا ان مراقبين من مجموعة الأزمات الدولية أشاروا الى ان إجراء انتخابات كانون الاول٢٠١٨ أمر غير واقعي من وجهة نظر تقنية [٦]. والذي حصل على ارض الواقع فشل جديد للجهود الدولية الرامية الى تهيئة الاجواء الملائمة لإنهاء الازمة الليبية واجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وفي ٨ تشرين الثاني ٢٠١٨، أعاد غسان سلامة معايرة

---

(1) United Nations, Secretary-General, Note to Correspondents: Chairperson's Summary of High-Level Event on Libya at United Nations Headquarters, New York, 20 September 2017. https://n9.cl/6uajp

(2) Islam Mohamed Goher Mohamed, Foreign Intervention,Op.Cit.P.35

(3)Libyan Express , UN Security Council supports Libya elections in December 2018, Libyan Express Jun 06, 2018 . https://n9.cl/s7hol

(٤) شبكة الجزيرة ، هذه أهم خلاصات مؤتمر باريس حول أزمة ليبيا ، 29/5/2018 . https://n9.cl/l8ge4

(5) UN Security Council Supports Libya Elections In December 2018,Op.Cit.

(6) Alissa J. Rubin. Libyan Factions Agree to Elections Despite Deep Divisions, Op.Cit.

UNAP الذي يدعو إلى عقد مؤتمر وطني بقيادة ليبية في الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٩ وبدء العملية الانتخابية في ربيع عام ٢٠١٩[١].

5. مؤتمر باليرمو في ايطاليا تشرين الثاني ٢٠١٨

سعت إيطاليا إلى دعم خطة عمل غسان سلامة بشان ليبيا، فنظمت اجتماع باليرمو(Palermo) في ١٢ تشرين الثاني٢٠١٨، حضره المشير خليفة حفتر، ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي(Giuseppe Conte)، ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، ورؤساء كل من مصر وتونس، ورئيسي وزراء روسيا والجزائر...الخ. وفيه تم الاتفاق على إقرار قانون الاستفتاء لاستكمال العملية الدستورية، وإجراء العملية الانتخابية بحلول ربيع ٢٠١٩، واحترام نتائجها[٢]. لقد اعطى هذا المؤتمر دفعةً إيجابيةً لخطة الانتقال السياسي التي تقودها الأمم المتحدة بعد التوصل إلى جدول زمني معدّل لإجراء الانتخابات، اذ ايد المشاركون خطة غسان سلامة التي تقضي بتأجيل الانتخابات حتى ربيع ٢٠١٩ وعقد ملتقى وطني موسع قبل ذلك التاريخ[٣]. انتقد بعض المراقبين الجدول الزمني بشان الانتخابات، مؤكدين صعوبة الالتزام بهذه التوقيتات بسبب عمق الازمة بين اطراف الصراع في ليبيا.

6: اجتماع أبو ظبي في 27 شباط ٢٠١٩

بدعوة من الممثل للأمين العام للأمم المتحدة الخاص غسان سلامة، عقد في أبو ظبي اجتماع حضره رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج والمشير خليفة حفتر، وفيه اتفق الطرفان على ضرورة انهاء المرحلة الانتقالية من خلال انتخابات عامة، ورغم ذلك ان اللقاء لم يسفر عن توقيع أي اتفاق[٤]. وترى هذه الدراسة، ان دولة الامارات العربية لا تعد طرفا محايدا في الأزمة

---

(1)Islam Mohamed Goher Mohamed, Foreign Intervention,Op.Cit.P.35.

(2) Ibid.,P.36.

(٣) آنا بورشفسكايا ,بين فيشمان ,باربارا أ. ليف، **ما بعد "مؤتمر باليرمو": الإنجازات والتحديات المستقبلية لليبيا**، تحليل السياسات ،المرصد السياسي ٣٠٥٢ ، 17ديسمبر 2018 . https://n9.cl/rdbzl

(٤) فرنسا٢٤، ليبيا: حفتر والسراج يتفقان في أبوظبي على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات. ٢٨ فبراير ٢٠١٩ . https://n9.cl/4auwa

الليبية وتعد من الداعمين للحكومات الموازية الموالية للبرلمان وبسبب هذا الانحياز وغيره لم تتحقق نتائج هذا الاجتماع.

٧. **مؤتمر غدامس 14 نيسان ٢٠١٩:** كانت الأمم المتحدة تعول هذا المؤتمر لإنهاء الأزمة الليبية في إطار خريطة طريق طرحها السيد غسان سلامة ترمي إلى تعديل الاتفاق السياسي وعقد مؤتمر (ليبي– ليبي) قبل إجراء الانتخابات، ولتعزيز فرص نجاح المؤتمر حضر الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى ليبيا في ٤ نيسان ٢٠١٩ لإجراء مشاورات سياسية مع الاطراف الليبية، وفي ظل تلك الأجواء السياسية شن المشير خليفة حفتر هجوما عسكريا مباغتا على العاصمة، لينسف بذلك جهودا أممية ودولية لوضع حد للأزمة مما استحال بعده عقد مؤتمر غدامس [١]. وترى هذه الدراسة ، ان هذا الهجوم حطم الجهود الكبيرة التي بذلها السيد غسان سلامة للخروج من الازمة واسهم في توسيع دائرة التدخل الدولي في الشأن الليبي لا سيما التركي والروسي.

٨. **مؤتمر برلين الاول في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٠:** عقد مؤتمر برلين الدولي في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٠، بحضور حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية...الخ، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول المعنية بالأزمة الليبية وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل البلاد. وقدر تعلق الامر بالانتخابات فقد حثت الوثيقة الختامية للمؤتمر: جميع الأطراف إلى استئناف العملية السياسية الشاملة تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمشاركة فيها وبما يمهد الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات برلمانية [٢]. اعتمد مجلس الأمن في القرار رقم ٢٥١٠ مخرجات مؤتمر برلين ودعا الاطراف المشاركة إلى التزام بالتعهدات التي قُطعت، وأبرزها الامتناع عن أي تدخل أجنبي في الصراع المسلح أو في شؤون ليبيا الداخلية، والالتزام

[١] من الصخيرات إلى بوزنيقة.. محطات الحوار بين فرقاء ليبيا خلال ٥ سنوات، المصدر السابق

[٢] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلاصات مؤتمر برلين حول ليبيا 19 يناير ٢٠٢٠ .https://n9.cl/ohhzl

بحظر التسليح...[١]. ورغم هذا القرار وغيره من قرارات استمر التدخل الدولي السلبي في الازمة الليبية وما يزال.

٩. مشاورات مونترو السويسرية ٧ ايلول ٢٠٢٠

برعاية مركز الحوار الإنساني وحضور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعدد من الشخصيات الليبية عقد مؤتمر مونترو، وقد توافقت آراء المشاركين على وجوب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية فترة تمتد لـ ١٨ شهرا وفق إطار دستوري يتم الاتفاق عليه تبدأ بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع وتعمل على تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات[٢]. وقد ابدى البعض(منهم الدكتور ابراهيم ابو خزام) قلقه من رعاية مركز الحوار الانساني للاجتماعات واثاروا بعض الشكوك عن غايته وتبعيه.

١٠. ملتقى الحوار السياسي ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠

بناءً على قرار مجلس الأمن رقم ٢٥١٠ الذي صادق على مخرجات مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا وانطلاقا من الاتفاق السياسي الليبي بوصفه إطار عام للحل السياسي، واستنادا الى الإعلان الدستوري وتعديلاته[٣] قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتيسير ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بتونس، الذي جمع خمس وسبعون مشاركا ليبيا يمثلون مخلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي[٤]. كان الهدف الرئيس للملتقى هو توليد توافق في الآراء حول إطار حكم موحد وترتيبات تؤدي إلى انتخابات وطنية في أقصر إطار زمني ممكن[٥] وفي ختام الملتقى تم التوافق على خارطة طريق لإجراء انتخابات وطنية وشاملة في

---

(١) الامم المتحدة، ليبيا: مجلس الأمن يتبنى قرارا يدعو إلى وقف إطلاق النار وضرورة التزام الأطراف بتعهداتها في برلين.https://n9.cl/8cv8ne

(٢) الامم المتحدة ، ليبيا: الأمم المتحدة ترحب بالجهود السياسية الرامية لدعم الحل السلمي بما فيها الجهود التي بذلتها المملكة المغربية 11سبتمبر ٢٠٢٠ . https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061282

(٣) بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا ،خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل .https://n9.cl/x7gl1

(٤) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملتقى الحوار السياسي الليبي ، https://n9.cl/9gprvj

(5) Federica Saini Fasanotti , The Chimera Of Elections In Libya, 24 May 2023 . https://n9.cl/yuodw

٢٤ كانون الاول ٢٠٢١، ولتحقيق هذه الغاية، نصت خارطة الطريق على إنشاء سلطة تنفيذية جديدة موحدة ودعت الى الاتفاق على أساس دستوري للانتخابات القادمة [١].هذه السلطة سترى النور في مؤتمر جنيف مطلع عام ٢٠٢١.

ورغم هذه التوافقات اعلن منسق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا اختتام ملتقى الحوار السياسي في جنيف بفشل التوصل لاتفاق بشأن القاعدة الدستورية. وفي ظل الجمود الذي وصل إليه الملتقى، اغتنم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح فرصة لإعادة تشكيل خارطة الطريق السياسية واصدر في ايلول٢٠٢١ قانون مثير للجدل ينظم الانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها في ٢٤ كانون الاول ٢٠٢١ [٢]. أعاد القانون جدولة خارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي عبر ترتيب الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية بدلاً من إجرائها في وقت واحد[٣]، استنكر المجلس الأعلى للدولة القانون وعد صدوره إجراء أحادي واتهم رئيس مجلس النواب بعدم تقديم النص للتصويت البرلماني.

رحب مجلس الامن في ١٦ نيسان ٢٠٢١ بالاتفاق على أجراء انتخابات رئاسيه وبرلمانيه في ٢٤ كانون الاول ٢٠٢١ على النحو المبين في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي المعقود في تونس، واكد ايضا على ان الاساس الدستوري للانتخابات وقانون الانتخابات ذي الصلة ينبغي ان يكونا قد وضعا بحلول ١ تموز ٢٠٢١ من اجل اتاحه الوقت الكافي لمفوضية الانتخابات التحضير للانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد[٤]. كما رحب المجلس في ١٦ نيسان ٢٠٢١ بتصويت مجلس النواب على منح الثقة لتشكيلة حكومة الوحدة الوطنية (حكومة عبد الحميد دبيبة) لقيادة البلاد لغاية إجراء انتخابات في٢٤ كانون الاول ٢٠٢١، وشدد على أهمية هذه الخطوة في العملية السياسية الليبية، وهدد بإمكانية فرض

---

[١] نادرة الشريف، انتخابات ليبيا في غياب الدستور :مغامرة خطيرة ، Policy Brief، European University Institute، العدد : 2021/59 ، ديسمبر ٢٠٢١. https://n9.cl/bpx4f3y

[٢] قناة الحرة، انتخابات الرئاسة في ليبيا.. قانون جديد يشعل الجدل حول ترشح حفتر، 13 سبتمبر ٢٠٢١. https://n9.cl/81nt6

[3] Anas El Gomati, The weaponisation of Libya's elections, 14.02.2022. https://n9.cl/krd5f

[٤] الامم المتحدة، مجلس الامن ، القرار رقم 2570 ، الوثيقة: S/RES/2570 ، ١٦ ابريل ٢٠٢١.

عقوبات على كل من يقوم بعرقلة أو تقويض الانتخابات المقررة في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي[١].

في ٢٦ نيسان ٢٠٢١ عقد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيش (Ján Kubiš) (كانون الثاني– تشرين الثاني٢٠٢١) اجتماعاً مع عدد من المبعوثين الخاصين والسفراء ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى يمثلون فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا أكد فيه المشاركون مجدداً على أهمية الالتزام بموعد إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الاول٢٠٢١ والإسراع في سحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة[٢].

١٢. مؤتمر برلين الثاني في 23 حزيران ٢٠٢١

دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس(Heiko Maas) وأمين عام منظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش(António Guterres) ممثلون حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وليبيا وهولندا وروسيا وسويسرا وتونس وتركيا...الخ لمؤتمر برلين الثاني حول ليبيا في 23 حزيران ٢٠٢١. وفي المؤتمر تحدث السيد غوتيرش قائلا: "نحن هنا اليوم لتعزيز ذلك التقدم من خلال التنفيذ الكامل لخارطة الطريق السياسية التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي... وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كانون الاول٢٠٢٤". وبين ان من المهام الرئيسة لحكومة الوحدة الوطنية تنظيم انتخابات في التاريخ المذكور وحث مجلس النواب على اقرار القاعدة الدستورية للانتخابات واعتماد التشريعات اللازمة لذلك وحث السلطة التنفيذية المؤقتة على تقديم الدعم إلى المفوضية الانتخابات [٣] . ومن اهم مقررات مؤتمر برلين الثاني بشان الانتخابات الليبية :

---

[١] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، القرار ١٥٧١ ، الوثيقة (2021) S/RES/2571 .

[٢] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يبحث الوضع الأمني والسياسي في ليبيا ودعم الانتخابات مع مسؤولين دوليين رفيعي المستوى ، 27أبريل2021 . https://n9.cl/bi9w8

[٣] كلمة الأمين العام بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا ، 23يونيو2021 ، https://n9.cl/gcm63

(أ) التأكيد على الالتزامات التي أُعلنت في البيان الختامي لمؤتمر برلين الاول المنعقد في كانون الثاني ٢٠٢٠. وتأكيد حكومة عبد الحميد دبية مجددا على التزامها بموعد الانتخابات المحدد في كانون الاول٢٠٢١، كما شدد المشاركون ايضا على اهمية القبول بنتائج الانتخابات.

(ب)اهمية تبني الترتيبات الدستورية والتشريعية الضرورية لإجراء انتخابات في الموعد المذكور. ضرورة تنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل خلق بيئة مواتية لانتخابات ناجحة. كما ابدى المشاركين في المؤتمر استعدادهم لتقديم الدعم للسلطات الليبية في تنظيم الانتخابات .

رحب السيد يان كوبيش بنتائج مؤتمر (برلين ٢) واعتبر ان إجراء الانتخابات الوطنية والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار أمران حتميان لاستقرار ليبيا[١]. وفي ٢١ ايار٢٠٢١ اشار كوبيش الى ان اجراء انتخابات كانون الاول من صميم ولاية حكومة الوحدة الوطنية ، في حين يقع على عاتق مجلس النواب مسؤولية إقرار القاعدة الدستورية للانتخابات واعتماد التشريعات الانتخابية اللازمة. واكد ايضا على أن يتم ذلك في موعد أقصاه الاول من تموز لإتاحة الوقت الكافي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا للتحضير للانتخابات[٢].

وبحسب هذ الدراسة، على الرغم من الخطوات المهمة التي اتخذت على صعيد اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا في تاريخ ٢٤ كانون الاول ٢٠٢١ الا ان الانتخابات تم تأجيلها قبيل ٢٤ ساعة من انطلاق التصويت لا سباب متعددة الابعاد. وفيما يأتي نناقش هذا الموضوع.

المطلب الثالث: تأجيل انتخابات كانون الاول ٢٠٢١

[١] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا' المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا يرحب بنتائج مؤتمر برلين كخطوة مهمة نحو السلام المستدام في ليبيا ، 24يونيو2021. https://n9.cl/gf9pf

[٢] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، يان كوبيش، أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول أخر المستجدات في ليبيا - ٢١ مايو ٢٠٢١ . https://n9.cl/7d7xu

عقب مؤتمر برلين، نظمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ملتقى الحوار السياسي الذي اختُتم بالتصويت لحكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة. كان الغرض الوحيد لهذه الحكومة الانتقالية هو التحضير لانتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في كانون الاول ٢٠٢١.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد اجراء انتخابات أمرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بحل اللجان الانتخابية على مستوى البلاد في ٢١ كانون الاول٢٠٢١[١]، وقبل ٤٨ ساعة فقط من الموعد المفترض لفتح صناديق الاقتراع، تأجلت الانتخابات واصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بيان اعلنت فيه قرارها تأجيل الاعلان عن القوائم النهائية للمرشحين للرئاسة معتبرة ان التداخل القائم بين المعطيات السياسية والاحكام القضائية الصادرة دفع الى ما يعرف بحاله (القوه القاهرة) التي افضت الى عدم تمكين المفوضية من الاعلان عنها ، ومن ثم عدم قدرتها على تحديد يوم ٢٤ كانون الاول يوما للاقتراع على الرغم من جاهزيتها الفنية الكاملة لإنجاز العملية في التاريخ المذكور[٢].

واشار البيان : استنادا لما ورد بالمادة (٤٣) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد صلاحياته وتعديلاته، والتي تنص على أن تُعلن المفوضية عن تأجيل عملية الاقتراع، ويحدد مجلس النواب موعداً اخر لإجراء عملية الاقتراع خلال ٣٠ يوماً، فأن المفوضية تقترح على مجلس النواب، إعادة جدولة الانتخابات في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢ عملاً بنص المادة أعلاه، على أن يتولى مجلس النواب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة حالة (القوة القاهرة) التي تواجه استكمال العملية الانتخابية[٣].

ورغم انقضاء هذا الموعد النهائي أيضا، وبدلاً من حل مشكلة الانتخابات وإعادة جدولتها، قام مجلس النواب بتعيين فتحي باشاغا كرئيس وزراء منافس جديد لحكومة طرابلس

---

[1] library of congress, *Libya: First Presidential Election in Country's History Postponed*, https://n9.cl/xdglz4

[٢] الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٤ مايو ٢٠٢٢ موجهة من فريق الخبراء المعني بليبيا، الوثيقة: S/2022/427 ، فقرة٣٤ ، ٢٧ مايو ٢٠٢٢.

[٣] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، بيان مجلس المفوضية: بشأن تحديد يوم الاقتراع (للجولة الأولى) من الانتخابات الرئاسية 2021 ديسمبر22 ، https://n9.cl/elqp1

المعترف بها دوليا في ١٠ شباط ٢٠٢٢، مما أدى إلى تعميق انقسام ليبيا بين إدارتين سياسيتين متنافستين[١]. وعلى الرغم من ان خريطة الطريق المعتمدة في ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني ٢٠٢٠ نصت على انتهاء الفترة الانتقالية في حزيران ٢٠٢٢ فان مجلس النواب ذهب الى ان ولاية الحكومة انتهت نتيجة لعجزها عن تنظيم انتخابات في الوقت المناسب في كانون الاول٢٠٢١[٢].

ووفقا لفريق الخبراء المعني بليبيا (المنشأ عملا بقرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣) ان هنالك العديد من العوامل التي ساهمت في تقويض الانتخابات منها: اطارا قانونيا موضع خلاف وعددا كبيرا من التهديدات والحوادث الأمنية ووصلت التوترات السياسية والأمنية الى نقطه اثاره المخاوف من اندلاع اضطرابات خطيره، وقد تضافرت هذه العوامل واسفرت عن بيان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الصادر في ٢٢ كانون الاول ٢٠٢١ والذي احتج بالقوة القاهرة [٣].

ان الفشل في إجراء انتخابات كانون الاول ٢٠٢١ زاد من حدة الانقسامات المؤسسية والسياسية، ورفع التوتر بين المعارضين السياسيين المتنافسين والفصائل المسلحة. وعلى الرغم من التقلبات والمخاوف الكبيرة بشأن احتمال استئناف الأعمال العدائية، فإن اتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم في تشرين الاول ٢٠٢٠ ظل ساري المفعول[٤].

وترى هذه الدراسة، ان ظهور نجل العقيد القذافي(سيف الاسلام) والترشح لمنصب الرئيس ووجود احتمالات ذات مصداقية من وصولة الى الحكم اربك حسابات القوى المحلية والدولية، مما اسهم بقرار تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلى أجل غير مسمى، بالإضافة الى ذلك، ان ضعف القواعد القانونية المنظمة للانتخابات المزمع اجراؤها في كانون الاول ٢٠٢١ افسح المجال الى توظيف القضاء في الصراع الانتخابي بين المرشحين الامر الذي ادى الى اصدار احكام قضائية متناقضة، ولذلك ستبذل جهود مهمة من اجل اصدار

---

[1] Anas El Gomati, The weaponisation of Libya's elections, Op.Cit.

[٢] الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام ، الوثيقة: S/2022/409 ، ٢٠ مايو ٢٠٢٢.

[٣] الامم المتحدة ، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٤ مايو ٢٠٢٢ موجهة من فريق الخبراء المعني بليبيا، المصدر السابق.

[4] Libya Crisis Response Plan 2024, Global Crisis Response Platform, 14 Feb 2024.

قوانين انتخابية جديدة في المرحلة اللاحقة لتأجيل. وستحظى باهتمام هذه الدراسة في الجزء الاتي.

١. الاتفاق على قاعدة دستورية للانتخابات ولجنة ٦+٦ :

بادئ ذي بدء : ليبيا انتخبت هيئة صياغة الدستور في عام ٢٠١٤ وأوكلت إليها مهمة وضع دستور دائم لليبيا وبعد مرور ثلاث سنوات مليئة بالتحديات تخللتها مفاوضات محتدمة وخلافات ومقاطعات في ظل انقسام سياسي وحرب أهلية، أقرت الهيئة مشروع الدستور النهائي في تموز ٢٠١٧ غير أن نص الدستور مازال يتضمن بنودا مثيرة للجدل وما زالت محل اعتراض جماعات متعددة، وفي نهاية المطاف أدى عدم قيام السلطات المعنية بعرض مشروع الدستور على استفتاء شعبي للمصادقة عليه، وبسبب تجدد الصراع المسلح مع هجوم المشير خليفة حفتر على طرابلس في نيسان ٢٠١٩ علقت عملية صياغة الدستور[١]. ومع وقف إطلاق النار في عام ٢٠٢٠ واستئناف الحوار السياسي، طرح ملتقى الحوار السياسي الليبي كبديل، إذ علقت الآمال على القاعدة الدستورية التي قد يوفرها هذا الملتقى لتنظم الانتخابات بموجبها الا انه لم يوفق في هذا الجانب، فقد أعلن منسق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا رايزدون زينينغا(Raisedon Zenenga) في ٢ تموز ٢٠٢١ ختام ملتقى الحوار السياسي بجنيف، وفشله في التوصل لاتفاق بشأن القاعدة الدستورية [٢].

وللخروج من هذا المازق، دعت المستشار الخاصة في 3 اذار ٢٠٢٢ مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة الى انشاء لجنه مشتركه تضم سته ممثلين عن كل منهما تجتمع تحت رعاية الامم المتحدة لوضع اساس دستوري توافقي للانتخابات[٣] وفي نيسان ٢٠٢٢ يسرت المستشار الخاصة محادثات بين مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة استضافتها القاهرة بغية التوصل لاتفاق على الاساس الدستوري لإجراء انتخابات. وفي كانون الثاني ٢٠٢٣ اعلن رئيس

---

[١] نادرة الشريف ، انتخابات ليبيا في غياب الدستور :مغامرة خطيرة ، المصدر السابق.

[٢] شبكة الجزيرة، الدبيبة والمشري ينتقدان نتائجه.. الأمم المتحدة تعلن فشل الحوار الليبي بجنيف في الاتفاق على القاعدة الدستورية ، ٣يوليو ٢٠٢١ . https://n9.cl/a8f2k

[٣] الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام ، الوثيقة: S/2022/409 ، المصدر السابق.

مجلس النواب عقيلة صالح والرئيس الاسبق للمجلس الاعلى للدولة خالد المشري انهما سيكلفان لجنه مشتركه مؤلفه من اعضاء في المجلسين تتولى تقديم مشروع قاعده دستوريه الى المجلسين للنظر فيه وانهما سيضعان فيما بعد خارطة الطريق من اجل اجراءات الانتخابات[١].

وفي ٢٦ شباط ٢٠٢٣ اتفق قاده مجلسي النواب والاعلى للدولة على تشكيل لجنه مشتركه يشار اليها باسم لجنه ٦+٦ لوضع الصيغة النهائية للاطار الدستوري والتشريعي الضروري للانتخابات[٢]. وفي حزيران ٢٠٢٣ انهت اللجنة مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية واحالتهما الى مجلس النواب وفقا للتعديل الدستوري الثالث عشر [٣].

طالبت مفوضية الانتخابات بإدخال تعديلات على مشاريع القوانين التي تم الاتفاق عليها في بوزنيقه في المغرب قبل ان يقرها مجلس النواب وابرزت المفوضية على وجه الخصوص تحديات التنفيذ التي ينطوي عليها اجراء ثلاث عمليات انتخابيه في يوم واحد وهي انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلسي النواب والشيوخ مشيره الى ان هذا الامر يمكن ان يؤدي الى الفوضى ووقوع الانتخابات فريسه للتزوير. وترى هذه الدراسة، ان اغلب قيادات الصف الاول في العملية السياسية الليبية عجزت مرارا وتكرارا عن ايجاد حلول ناجعة للمشكلات التي تعصف بالبلاد وهي غير مؤهلة على ما يبدو من اخراج البلاد من حالة الانسداد السياسي التي تعاني منها البلاد وان رحيلها او اجبارها على الرحيل ممكن ان يسهم في تسهيل التقدم بشان الانتخابات العامة والازمة السياسية عموما.

ورغم الخلافات الحادة بشان القوانين الانتخابية اصدر الرئيس مجلس النواب عقيله صالح في ٥ تشرين الاول القوانين المعتمدة في صوره (القانون رقم ٢٧ في ٢٠٢٣) و(القانون رقم ٢٨ في ٢٠٢٣) وكلف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنفيذهما. وعلى اثر ذلك بعث رئيس المجلس الاعلى للدولة برسائل الى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس النواب ورئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اعلن فيها ان اعتماد القوانين

---

[١] الامم المتحدة ، مجلس الامن :تقرير الأمين العام، الوثيقة : S/2023/248 ، ٥ ابريل ٢٠٢٣ .
[٢] المصدر نفسه.
[٣] الأناضول ،هل تجري الانتخابات الليبية في ٢٠٢٣؟ ٦ يونيو ٢٠٢٣ ، https://n9.cl/se4wn

الانتخابية المنقحة يمثل انتهاكا للتعديل الدستوري الثالث عشر ودعا المفوضية الى الامتناع عن تنفيذ القوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب[١].

ورغم ان القوانين الانتخابية المعتمدة عالجت اوجه القصور الفنية التي سبق ان ابرزتها المفوضية الانتخابات وبعثه الامم المتحدة في ليبيا فقد ظلت معظم القضايا المثيرة للجدل السياسي دون حل وهي تشمل: الجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية، وربط انعقاد الانتخابات البرلمانية بنجاح الانتخابات الرئاسية، ومساله تشكيل حكومة موحده لقياده البلد الى الانتخابات، والحاجه الى الادماج الكامل لليبيين بما في ذلك النساء والعناصر الثقافية.

٢.استمر الخلافات بشان قوانين الانتخابات رغم اقرارها

في ١٢ تشرين الاول ٢٠٢٣ اعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اكمالها المراجعة الفنية الأولية لقوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية، اللذين تم استلامهما رسمياً من رئيس مجلس النواب، واشارت بانه لا تزال هناك قضايا خلافية تحتاج إلى معالجة من خلال تسوية سياسية. وقد أسفر اجتماع القاهرة في ايار ٢٠٢٤ لرؤساء المجالس الثلاثة (الرئاسي والنواب الأعلى) عن التوافق على تشكيل لجنة فنية للنظر في التعديلات المناسبة للقوانين الانتخابية، التي انتهت إليها لجنة(٦+٦) لتوسيع قاعدة التوافق والقبول بها، وعلى تشكيل حكومة موحدة للإشراف على الانتخابات [٢]. وحددت البعثة الاممية للدعم في ليبيا القضايا الخلافية بشان قوانين الانتخاب بما يأتي:

(أ) النص على ضرورة إجراء جولة ثانية للانتخابات الرئاسية، بغض النظر عن الأصوات التي حصل عليها المرشحون. اذ تشير المادة ١٢ من قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن انتخاب رئيس الدولة على اجراء انتخابات رئيس الدولة من جولتين، يتأهل من خلال الجولة الأولى الفائزان الأول والثاني بأعلى الأصوات الصحيحة للجولة الثانية، بغض النظر عن النسبة

[١] الامم المتحدة ،مجلس الامن، تقرير الأمين العام، الوثيقة : S/2023/967 ، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣.
[٢]الشرق الاوسط، ليبيا: قضايا خلافية تعترض اجتماع المنفي وصالح وتكالة بالقاهرة،8 مايو ٢٠٢٤. https://n9.cl/81zc7

التي حققها كل مترشح. وقد انتقد البعض النص على الجولة الثانية وتساءل بشأن الهدف منها. وترى هذه الدراسة ، أن هذه المادة جاءت بخلاف العرف والقوانين المتعارف عليها دوليا.

(ب)الحكم بالربط بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مما جعل انتخابات مجلس الأمة مشروطة بنجاح الانتخابات الرئاسية. حيث اشارت المادة ١٢ من قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن انتخاب رئيس الدولة لهذا التزامن حينما نصت على الاتي:"... في حال تعذر قيام الانتخابات الرئاسية لأي سبب كان، تُعتبر كُلُّ الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية لرئيس الدولة ومجلس الأمة كأن لم تكن". ان ربط الانتخابات البرلمانية والرئاسية بهذه الصورة، يعد "مشكلة جوهرية"[١]. فالأصل أنّ نجاح أو فشل أيّ انتخابات لا يجب أن يؤثر على سير العملية الانتخابية الأخرى.[٢] هذه الشرط وغيره يعبر عن مستوى انعدام الثقة بين الاطراف ويعطي فرصة للمهزوم في الانتخابات التأثير في نتائج الجولة الثانية.

(ت)مسألة تشكيل حكومة موحدة لقيادة البلاد إلى الانتخابات وإغلاق صفحة الحكومات المؤقتة .

وفقا للمادة ٩٠ من قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن انتخاب مجلس الأمة: "تُجرى الانتخابات العامة في ظل حكومة جديدة ..". واستنادا للمادة ٨٦ من قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن انتخاب رئيس الدولة: "تجرى الانتخابات العامة في ظل حكومة جديدة تضمن نزاهة العملية الانتخابية...". ووفقا لهذه الدراسة، ان كلا المادتين تؤكدان على ان الذي يقود العملية الانتخابية التشريعية والرئاسية حكومة جديدة (وليس حكومة موحدة من الحكومتين القائمتين: حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دبيبه وحكومة الاستقرار برئاسة اسامة حماد، او تجرى الانتخابات في ظل بقاء الحكومتين في طرابلس والمنطقة الشرقية في ان واحد)، ومع ذلك ان امكانية اقامة

---

[١] الخليج الجديد ، توافق كامل بلجنة "٦+٦" الليبية في المغرب على ملفات انتخابية https://n9.cl/835be

[٢] اصوات مغاربية، بين "التزامن" و"الترابط".. تجدد الجدل بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا ، 15مايو ٢٠٢٤. https://n9.cl/iqrbrl

حكومة جديدة شبه مستحيل من الناحية الواقعية بسبب حالة الاستقطاب السياسي والجهوي بين اطراف النزاع.

(ث) إشراك الليبيين بشكل كامل، بما في ذلك النساء وكل المكونات الثقافية[١]. بحسب البعثة الأممية للدعم فإن حذف المواد التي تسمح لحاملي الأرقام الإدارية بالتسجيل والتصويت والتي كانت مدرجة في نسخة حزيران ٢٠٢٣ من مشروع القوانين الانتخابية قد يزيد من التحديات التي تواجه تنفيذ الانتخابات في جنوب البلاد ويحد من شمول الانتخابات. كما أن الأحكام المتعلقة بالجنسين في انتخابات مجلس الشيوخ بقيت هي الأخرى دون تغيير، حيث تم تخصيص ٦ مقاعد فقط للنساء من أصل ٩٠ مقعدا[٢].

ولم تعد مسالة ترشح مزدوجي الجنسية للانتخابات الرئاسية موضع جدل مهم بعد ان عالجتها المادة ١٥/ ٣ من قانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ حينما نصت: "لا يحمل جنسية أية دولة أخرى إذا ترشح للجولة الثانية من الانتخابات". كما عالجت المادة ٥/١٧ مسالة ترشح العسكرين الى الانتخابات الرئاسية حينما نصت:" يُعدّ المترشح للانتخابات الرئاسية، سواءً كان مدنياً أو عسكرياً، مستقيلاً من وظيفته بقوة القانون بعد قبول ترشحه، وفي حال عدم فوزه في الانتخابات يعود لسابق وظيفته". ووفقا لهذه الدارسة، ان هذه المادة فصلت لكي تتئم مع مقاسات المشير خليفة حفتر.

المطلب الرابع: مبادرة عبد الله باتيلي ومستقبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا

في هذا الموضع، نناقش قضيتين هما:

١. مبادرة (عبد الله باتيلي) للخروج من الازمة الليبية أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في ٢ ايلول ٢٠٢٢ عن تعيين (عبد الله باتيليAbdullah Bathily) ممثلًا خاصا

(1) Unsmil Completes Technical Review Of Libyan Electoral Laws, Commends The 6+6 for their effort And Calls For A Political Settlement On Remaining Contentious Issues, 12Oct 2023.

(٢) صحيفة العرب، مبادرة أممية جديدة لتجاوز المأزق السياسي في ليبيا ، ١٥ نوفمبر 2023، https://n9.cl/od4ij

له ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) خلفا لـ(يان كوبيش)[١]. وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع اطراف الازمة الليبية اطلق باتيلي في ٢٧ شباط ٢٠٢٣ مبادرة تهدف إلى تجاوز النقاط الخلافية حول المسار الانتخابي وحول قانوني الانتخابات الجديدين[٢].

تستند المبادرة على التخطيط لإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى لليبيا، تكون مسؤولة عن تسهيل اعتماد إطار قانوني وخارطة طريق مرتبطة بجدول زمني لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣"[٣]، وتحقيق توافق حول قضايا ذات صلة مثل أمن الانتخابات واعتماد مدونة لقواعد السلوك للمرشحين، من شأنها جمع "كل الجهات الليبية الفاعلة بما فيها ممثلو مؤسسات سياسية وشخصيات سياسية مهمة وزعماء قبائل[٤] وفي تشرين الثاني ٢٠٢٣، وجه باتيلي دعوة للأطراف السياسية الرئيسية للمشاركة في حوار أممي بغية حل الخلافات القانونية الانتخابية لكن القادة الفاعلين وضعوا عدة شروط للمشاركة في هذا الاجتماع [٥].

مواقف الاطراف وشروطها من مسالة الانتخابات كشف عنها باتيلي في ١٥ شباط ٢٠٢٤ خلال إحاطته بشأن ليبيا أمام مجلس الامن حينما اشار الى : ان الأطراف الليبية الرئيسية غير مستعدة لحسم المسائل السياسية العالقة لتمهيد الطريق امام الانتخابات رغم اكتمال الإطار القانوني والدستوري لقوانين الانتخابات [٦]، وأكد باتيلي ان عقيلة صالح رفض المشاركة في الاجتماع الخماسي ما لم تشارك حكومة اسامة حماد في الاجتماع. وأن رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة رفض القوانين الانتخابية الصادرة عن لجنة ٦+٦ وهو

(1) United Nations, Secretary-General, Abdoulaye Bathily, Special Representative of the Secretary-General for Libya and Head of the United Nations Support Mission in Libya. https://n9.cl/b8fss

(2) Cynthia Happi, Resolving Libya's Legitimacy Crisis: 2023 Elections as a Pathway for Peace and Democratisation?, No. 26, April 2023. https://n9.cl/zjeftx

(3)United Nations Support Mission In Libya, Srsg Abdoulaye Bathily's Remarks To The Security Council Meeting On Libya - 27 Feb 2023 . https://n9.cl/kskrht

(٤) مبادرة أممية جديدة لتجاوز المأزق السياسي في ليبيا ، المصدر السابق.

(٥) قناة العربية، مبادرة المبعوث الأممي لليبيا تراوح مكانها.. ما الذي يعيقها؟ 18 يناير ٢٠٢٤, https://n9.cl/dv8pr

(٦) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، احاطه الممثل الخاص للأمين العام السيد عبد الله باتيلي لمجلس الامن ١٥ فبراير ٢٠٢٤ . https://n9.cl/g0e8e3

يتمسك بقوانين بوزنيقة. اما رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد دبيبة فقد اكد لباتيلي بأنه لن يتخلى عن منصبه إلا بعد إجراء الانتخابات، ويريد أن تشرف حكومته على العملية الانتخابية المقبلة. كما أن خليفة حفتر أصر هو ايضا على ضرورة مشاركة الحكومتين في الحوار أو استبعادهما[١].

وانتقد عبدالله باتيلي في احاطته امام مجلس الامن في نيسان ٢٠٢٤ اطراف الازمة الليبية قائلا: منذ أن دعوت الأطراف الليبية الخمسة الرئيسة(الحكومة، البرلمان، المجلس الرئاسي، مجلس الدولة، خليفة حفتر) إلى الحوار بغية حل جميع المسائل موضع الخلاف والمتعلقة بقوانين الانتخاب وتشكيل حكومة موحدة، اواجه صعوبات في حلحلت الموضوع بسبب اصرار الاطراف على فرض شروط من اجل المشاركة بالحوار[٢]. وان القادة الليبيين واصلوا الرد على جهود الوساطة التي ابذلها "بالمقاومة العنيدة واللامبالاة بمصالح الشعب الليبي. وبين ايضا أنه قدم استقالته من منصبه بسبب عدم وجود طريقة يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بها بنجاح" في ليبيا في ظل الظروف الحالية[٣]. ومما تقدم يتضح ان فشل مبادرة باتيلي يرجع الى تمسك اطراف الازمة الليبية بمواقفهم وعدم ابدائهم اي مرونة للخروج من حالة الجمود السياسي الامر الذي دفع المبعوث الخاص للاستقالة. وتواصل السيدة ستيفاني خوري (القائمة بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا) بعد استقالة باتيلي محاولات اقناع الاطراف الليبية على الاتفاق على موعد جديد للانتخابات هناك.

ثانيا: مستقبل اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا

رغم التطورات التي شهدها ليبيا بعد تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر اجراؤها في ٢٤ كانون الاول٢٠٢١ فإن مستقبل الانتخابات في ليبيا لا يزال غير مؤكد، ويمكن ان نستشرف مستقبل الانتخابات في ليبيا كما يأتي:

---

[١] نادرة الشريف، الدستور الليبي :بين الصراع والتنازلات ، المصدر السابق.

[٢] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، احاطه الممثل الخاص للأمين العام السيد عبد الله باتيلي لمجلس الامن ١٦ ابريل ٢٠٢٤. https://n9.cl/uw4g6

[3] Security Council Report, AFRICA Libya , June 2024 Monthly Forecast . https://n9.cl/bhxke

المشهد الأول: عدم توافق اطراف الازمة الليبية على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على المدى المنظور. وهو المرجح لدينا لاعتبارات كثيرة ولعل من اهمها: الانقسام الحاد بين اطراف الازمة وعدم التوافق على قوانين الانتخابات رغم اقراراها، اذ ما يزال هناك خلافات على نوع الحكومة التي تقود الانتخابات (جديدة، موحدة، الحكومتين القائمتين حاليا) وعلى مسالة التزامن بين الانتخابات البرلمانية والرئاسية وغير ذلك، فضلا عن ذلك عدم توفر بيئة امنية مناسبة للتصويت بسبب فوضى انتشار السلاح والجماعة المسلحة (المليشيات)، والتدخلات الدولية والاقليمية، اضف الى كل ذلك تمسك عدد من قيادات العملية السياسية والامنية هناك بعدم تقديم أي تنازلات لمصلحة الوطن رغم الفشل المتواصل منذ سنوات في حلحلة الازمة للخروج من مشهد الانقسام، ولا يفوتنا التأكيد: ان التجارب السابقة الرامية لتسوية الخلافات بين اطراف الازمة الليبية ترشدنا الى التدهور السريع لأية توافقات تم التوصل اليها لاعتبارات عديدة.

المشهد الثاني: إجراء انتخابات مطعون في شرعيتها أو ان نتائجها محل نزاع. على الرغم من ان احتمال اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا ضعيف جدا في المدة المنظورة القادمة الا انه هناك احتمال ضعيف ان تنجح بعثة الامم المتحدة للدعم الى ليبيا والمبعوث الخاص للأمم المتحدة والاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة في المشهد الليبي من الضغط على طرفي الازمة الليبية واقناعهم في التوصل الى اتفاق بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبسبب الوضع السياسي والامني الهش، ونتيجة لآثار الانقسام والتنافس الحاد بين طرابلس – وبنغازي، وبسبب اثار الجهوية والقبلية ستصبح البيئة الانتخابية عرضة للتزوير وتكون نتائج الانتخابات عرضة للطعن وقد تتاح فرصة جديدة للانقسام، ويعاد تدوير الازمة.

الخاتمة :منذ ما يقارب عشرة اعوام وتحديدا منذ اصدار المحكمة العليا لحكمها في عدم مشروعية قانون الانتخابات الذي نظم الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ دخلت ليبيا في حالة من الانقسام بين معسكرين: الاول تقوده حكومة طرابلس المعترف بها دوليا وتبسط سيطرتها على المنطقة الغربية من ليبيا وبعض المناطق في الجنوب. والثاني يقوده البرلمان والحكومة المنبثقة عنه والتي تبسط سيطرتها على المنطقة الشرقية من ليبيا واجزاء مهمة من المنطقة

الجنوبية، كما طال هذا الانقسام المؤسسة الاقتصادية الاكثر اهمية المتمثلة بالبنك المركزي الليبي.

وقد بذلت مساع دولية مهمة وما تزال من اجل رأب الصدع القائم في ليبيا وتحقيق المصالحة الوطنية وانهاء حالة الانقسام السياسي والامني وتوحيد الاجسام السياسية، واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، ولتحقيق ذلك عقدت العشرات من الاجتماعات في دول عربية واجنبية (صخيرات وابو زنيقة في المغرب، وفي تونس العاصمة وجربة التونسية ، والقاهرة والغردقة بمصر، وبرلين، وابو ظبي، ومنترو، وجنيف، ...الخ) كما بذلت بعثة الامم المتحدة للدعم ومبعوث الامين العام للأمم المتحدة لليبيا (مارتن كوبلر، غسان سلامة، ستيفاني وليامز ، يان كوبيتش، عبدالله باتيلي) و(ستيفاني خوري: القائمة بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم) جهودا مضنية وقدمت العديد من المبادرات، الا ان ذلك لم ينجح حتى الان في حل الازمة .

وقد اضاع فرقاء الازمة الليبية فرصة ثمينة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٤ كانون الاول ٢٠٢١ بسبب اعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات القوة القاهرة وتأجيلها الى اجل غير مسمى. ورغم التقدم المحرز على الصعيد التشريعي واصدر قانوني الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد الجهود التي رعتها بعثة الامم المتحدة لاجتماع لجنة ٦+٦ ، ما تزال هناك نقاط خلافيه مهمة بشان تلك القوانين.

الاستنتاجات:

– على الرغم من الحراك الدولي المتواصل منذ ما يقارب العشر اعوام لتسوية الاوضاع في ليبيا ورغم العديد من المبادرات المحلية والدولية ماتزال ليبيا بعيدة عن اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة وحرة ونزيهة، ويمكن تفسير هذا الفشل المتواصل نتيجة للتدخلات الدولية في الشؤون الليبية، اذ ان الازمة في هذا البلد لم تعد قضية وطنية خالصة، هذا فضلا عن الانقسام الحاد بين الاطراف الامر الذي قاد الى معارك عسكرية طاحنة بينهم في اكثر من مناسبة ، علاوة على تقديم بعض الاطراف مصالحهم الضيقة على مصلحة الوطن.

– لم تولى الاطراف الدولية اهمية كافية لمناقشة مسالة القبول بنتائج الانتخابات خلال مفاوضات الاتفاق على مواعيد تنظيم الانتخابات الرئاسية في الاجتماعات والمناقشات التي سبق ان عقدت بشان ليبيا، ففي بلد يسوده الانقسام الحاد وتغيب عنه المصالحة الوطنية، وتنتشر فيه الكثير من الجماعات المسلحة تصبح مسالة نزاهة وشفافية الانتخابات والقبول بنتائجها مشكوك فيها .

– فشل اتفاق تقاسم السلطة الاول (اتفاق صخيرات:٢٠١٥) واتفاق تقاسم السلطة الثاني(اتفاق جنيف:٢٠٢١) في اجراء الانتخابات العامة رغم انبثاق حكومات محاصصة جهوية عن هذه الاتفاقات، بسبب الصراع الجهوي المحتدم بين اطراف الازمة الليبية.

التوصيات في دولة فاشلة، ضعيفة، هشة، مقسمة على اسس جهوية من الناحية الواقعية، يحتدم بين ابنائها الصراع على السلطة والثروة والسلاح، وتتنافس فيها اجندات العديد من القوى الاقليمية والدولية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، تركيا، مصر...) فشلت فيها كل المبادرات (المحلية والاقليمية والدولية) الرامية الى اقناع اطراف الازمة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة منذ مايقارب العشرة اعوام يعقد مهمتنا في تقديم توصيات قابلة للتطبيق تسهم في حلحلة الازمة هناك ، ومع ذلك توصي هذه الدراسة بما يأتي:

– على كافة الاطراف الدولية والاقليمية العمل على تقديم الدعم اللازم لتشكيل حكومة وطنية ليبية موحدة قائمة على اساس تقاسم مرضي للسلطة بين اقاليم ليبيا الثلاث لفترة انتقالية تقوم بتهيئة البيئة المناسبة لإصدار دستور جديد للبلاد والاشراف على الانتخابات العامة .

– على كافة اطراف الازمة تغليب المصلحة الوطنية والاتفاق على اعادة فتح المناقشات بشان النقاط الخلافية في مسودة الدستور الذي اعدتها هيئة صياغة الدستور وطرحه للاستفتاء الشعبي قبيل اجراء الانتخابات.

والله ولي التوفيق

المراجع :

اولا: المراجع العربية

الوثائق:

- الامم المتحدة، مجلس الامن، القرار ١٥٧١ ، الوثيقة (2021) S/RES/2571 .
- الامم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم 2570 ، الوثيقة (2021) S/Res/2570 ، ١٦ ابريل ٢٠٢١.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، الوثيقة : S/2023/248 ، ٥ ابريل ٢٠٢٣.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، الوثيقة : S/2022/409، ٢٠ مايو ٢٠٢٢.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، الوثيقة : S/2023/967 ، ٧ كانون الاول ٢٠٢٣.
- الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من فريق الخبراء المعني بليبيا، الوثيقة: S/2022/427، ٢٧ مايو ٢٠٢٢.
- كلمة الأمين العام بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا ، 23يونيو2021 ، https://n9.cl/gcm63
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، يان كوبيش، أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول أخر المستجدات في ليبيا - ٢١ مايو ٢٠٢١ . https://n9.cl/7d7xu
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، احاطه الممثل الخاص للأمين العام السيد عبد الله باتيلي لمجلس الامن ١٦ ابريل ٢٠٢٤. https://n9.cl/uw4g6
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، احاطه الممثل الخاص للأمين العام السيد عبد الله باتيلي لمجلس الامن ١٥ فبراير ٢٠٢٤ . https://n9.cl/g0e8e3
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا يرحب بنتائج مؤتمر برلين كخطوة مهمة نحو السلام المستدام في ليبيا ، 24يونيو2021 . https://n9.cl/gf9pf
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلاصات مؤتمر برلين حول ليبيا 19 يناير ٢٠٢٠ .https://n9.cl/ohhzl
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دعم الأمم المتحدة للانتخابات الليبية التاريخية ،٢٧ اغسطس ٢٠١٢.
- بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا ،خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل .https://n9.cl/x7gl1
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، ملتقى الحوار السياسي الليبي ، https://n9.cl/9gprvj
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يبحث الوضع الأمني والسياسي في ليبيا ودعم الانتخابات مع مسؤولين دوليين رفيعي المستوى، 27أبريل2021 . https://n9.cl/bi9w8
- المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، بيان مجلس المفوضية: بشأن تحديد يوم الاقتراع (للجولة الأولى) من الانتخابات الرئاسية 22-12-2021 ، https://n9.cl/elqp1

الرسائل الجامعية:

- رانية صالح ابراهيم ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه شمال افريقيا : ليبيا انموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية.

المقالات والبحوث

- اصوات مغاربية، بين "التزامن" و"الترابط".. تجدد الجدل بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا ، 15مايو ٢٠٢٤. https://n9.cl/iqrbrl
- الامم المتحدة، ليبيا: الأمم المتحدة ترحب بالجهود السياسية الرامية لدعم الحل السلمي بما فيها الجهود التي بذلتها المملكة المغربية 11سبتمبر ٢٠٢٠ . https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061282

- الامم المتحدة، ليبيا: مجلس الأمن يتبنى قرارا يدعو إلى وقف إطلاق النار وضرورة التزام الأطراف بتعهداتها في برلين. https://n9.cl/8cv8ne
- الامم المتحدة، مجلس الأمن الدولي يصدر بالإجماع قرارا يدعم الاتفاق السياسي الليبي . https://n9.cl/plqvq
- الامم المتحدة، مجلس الأمن يرحب بنتائج الانتخابات الليبية ويدعو البرلمان إلى الانعقاد بصورة عاجلة لبناء توافق سياسي ليبي 23 يوليه ٢٠١٤ . https://news.un.org/ar/audio/2014/07/311222
- آنا بورشفسكايا ,بين فيشمان ,باربارا أ. ليف، ما بعد "مؤتمر باليرمو": الإنجازات والتحديات المستقبلية لليبيا، تحليل السياسات ،المرصد السياسي ٣٠٥٢ ، 17ديسمبر 2018 . https://n9.cl/rdbzl
- الأناضول، هل تجري الانتخابات الليبية في ٢٠٢٣؟ ٦ يونيو ٢٠٢٣ ، https://n9.cl/se4wn
- الخليج الجديد، توافق كامل بلجنة "٦+٦" الليبية في المغرب على ملفات انتخابية. https://n9.cl/835be
- شبكة الجزيرة، الدبيبة والمشري ينتقدان نتائجه.. الأمم المتحدة تعلن فشل الحوار الليبي بجنيف في الاتفاق على القاعدة الدستورية ، ٣يوليو ٢٠٢١ . https://n9.cl/a8f2k

شبكة الجزيرة، المؤتمر الوطني العام ، ١ ابريل ٢٠١٥ . https://n9.cl/etzhe

شبكة الجزيرة، من الصخيرات إلى بوزنيقة.. محطات الحوار بين فرقاء ليبيا خلال ٥ سنوات،٧ سبتمبر ٢٠٢٠. https://n9.cl/jdme5

شبكة الجزيرة، هذه أهم خلاصات مؤتمر باريس حول أزمة ليبيا ، 29/5/2018 . https://n9.cl/l8ge4

الشرق الاوسط، ليبيا: قضايا خلافية تعترض اجتماع المنفي وصالح وتكالة بالقاهرة، 8مايو ٢٠٢٤. https://n9.cl/81zc7

الشرق الاوسط، المحكمة العليا بليبيا تصدر حكما بحل البرلمان المنتخب،٦ نوفمبر ٢٠١٤. https://n9.cl/aysjs

صحيفة العرب، مبادرة أممية جديدة لتجاوز المأزق السياسي في ليبيا ، 2023/11/15. https://n9.cl/od4ij

عزة كامل المقهور، الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية النص والواقع والتقييم 2012 – ٢٠١٤، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. https://n9.cl/l58pxp

فرنسا٢٤، ليبيا: حفتر والسراج يتفقان في أبوظبي على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات، ٢٨ فبراير٢٠١٩. https://n9.cl/4auwa

قناة الحرة، انتخابات الرئاسة في ليبيا.. قانون جديد يشعل الجدل حول ترشح حفتر، 13سبتمبر ٢٠٢١. https://n9.cl/81nt6

قناة العربية، مبادرة المبعوث الأممي لليبيا تراوح مكانها.. ما الذي يعيقها؟ 18 يناير٢٠٢٤ . https://n9.cl/dv8pr

المجمع القانوني الليبي، الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات، 17 ديسمبر ٢٠١٥. https://n9.cl/3e6qv

نادرة الشريف، انتخابات ليبيا في غياب الدستور : مغامرة خطيرة ، Policy Brief، European University Institute (EUI)، العدد : 2021/59 ، ديسمبر ٢٠٢١ . https://n9.cl/bpx4f3y

التقارير:

مركز كارتر، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا ، التقرير النهائي 7يوليو ٢٠١٢. https://n9.cl/vj7im

ثانيا : المراجع الاجنبية:

Documents:

United Nations Support Mission In Libya, Srsg Abdoulaye Bathily's Remarks To The Security Council Meeting On Libya - 27 February 2023 . https://n9.cl/kskrht

United Nations Support Mission In Libya, Unsmil Completes Technical Review Of Libyan Electoral Laws, Commends The 6+6 For Their Effort And Calls For A Political Settlement On Remaining Contentious Issues, 12Oct 2023. https://n9.cl/7xtnb

United Nations, Secretary-General, Abdoulaye Bathily, Special Representative of the Secretary-General for Libya and Head of the United Nations Support Mission in Libya.

United Nations, Secretary-General, Note to Correspondents: Chairperson's Summary of High-Level Event on Libya at United Nations Headquarters, New York, 20 Sep 2017.

Theses And Dissertations

Islam Mohamed Goher Mohamed, Foreign Intervention and the Process of State of State Failure Case Study on Libya,(Master's Thesis) City University of New York, April 2019, (Master's Thesis) City University of New York, April 2019.

Articles And Research

Anas El Gomati, The weaponisation of Libya's elections, ips-journa, 14.02.2022. https://n9.cl/krd5f

Cynthia Happi, Resolving Libya's Legitimacy Crisis: 2023 Elections as a Pathway for Peace and Democratisation?, No. 26, April 2023. https://n9.cl/zjeftx

Elissa Miller , One year later, the UN Action Plan for Libya is deadm, Atlantic Council , Sep 17, 2018. https://n9.cl/fnydgt

Federica Saini Fasanotti, The Chimera Of Elections In Libya, 24 May 2023. https://n9.cl/yuodw

Global Crisis Response Platform, Libya Crisis Response Plan 2024, February 14 2024. https://n9.cl/h5i4j

library of congress, Libya: First Presidential Election in Country's History Postponed,. https://n9.cl/xdglz4

Libyan Express ,UN Security Council supports Libya elections in December 2018, Libyan Express Jun 06, 2018 . https://n9.cl/s7hol

BBC., Libya's General National Congress election , July 7, 2012. https://n9.cl/f7fce

Security Council Report, Africa Libya , June 2024. https://n9.cl/bhxke